

الواجب على الضالة ان لم يتفق سلطان ينفق من بيت
المال وهل يرجع على المالك الا شبه نعم ولو كان للتصا
نفع كالظهور واللبس قال في النهاية كان بازاء ما
انفق والوجه التقاصر **القسم الثالث** في النقط وفيه ثلثة
فصول الاول النقطه كل مال ضايع اخذ ولا يرد عليه
فيما دون الله من يتفق به بغير تعريف وفي قدر الله ^{ثاني} **ثاني**
وما كان ازيد فان وجد في كراهه اخذه وقيل بحرمه ولا يرد
اخذه الا مع نية التعريف ويعرف في حوله وان جاء صاحبه والا
تصدق به عنده واستبقاه امانة ولا يملك ولو تصدق به
بعد حول وكره المالك لم يضمن الملتقط على الا شهر
فان وجد في غير كراهه يعرف حوله الملتقط باختياره

بين التملك والصدقة وابتاعها امانة ولو تصدق
بها وكره المالك ضمن الملتقطه ولو كان مالا ينفق
كالطعام قومها عند الوحيان وضمنها وانفق بها
وان شاء دفعها الى المالك ولا ضمان وكبره اخذ
الادوية والمحضرة والنطين والشظاظ والعصا
والوتد واحبل والعقال واشباهه كذلك **صياغة الكره**
ما يوجد في خزينة او فلاة او تحت الارض فهو لولا
اجده ولو وجد في ارض لها مالك ولو كان
مدنونا عرفه المالك والبايع فان عرفه والا
كان للواجد وكذا ما يوجد في جوف دابة ولو وجد
في جوف سمكة قال الشيخ اخذه بلا تعريف **الثانية**